DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

مقارنة نظام التعليم الأساسي في فرنسا والمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية للاستفادة من التجربة الفرنسية في تطوير نظام التعليم السعودي)

أ. نايلة عوض الله عتيق القثامي
ماجستير الإدارة التربوية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

د. الهام حامد سلامه الشريف
أستاذ مساعد قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة النظام التعليمي الفرنسي ومقارنته بنظام التعليم في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف الاستفادة منه في تطوير النظام التعليمي السعودي وقد تم استخدام المنهج المقارن، وقد اشتملت الدراسة على وصف الإطار المفاهيمي للنظام التعليمي في كلا البلدين، وأهدافه، والعوامل المؤثرة في كلا النظامين، كما اشتملت كذلك على وصف للمراحل الدراسية والمناهج وأنظمة التقويم لكلا البلدين، مع ذكر مصادر تمويل التعليم، وأخيرا أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين، ثم آليات الاستفادة من النظام التعليمي الفرنسي في تطوير النظام التعليمي السعودي، وتوصلت الدراسة إلى أن إن كلا الدولتين يرتكزان على أسس عميقة في أنظمتهما التعليمية فدولة فرنسا ترتكز في نظامها التعليمي على تراثها الثقافي المشترك، وأما النظام التعليمي السعودي فيرتكز على أسس عقائدية قيمية مستمدة من الدين الإسلامي وثقافة المجتمع وقيمه، إن العوامل المؤثرة في النظام التعليمي الفرنسي والسعودي هما العامل الاقتصادي والعامل الديني، كما تشابهت أيضا المراحل التعليمية لكلا الدولتين فجيعهما يقدمان تعليم إلزامي مكون من ثلاثة مراحل(ابتدائي – متوسط - ثانوي) ويختلفان في أهداف هذه المراحل وآليتها، وكلا الدولتين يتم تمويل التعليم فيها من قبل الدولة، وتشارك مؤسسات المجتمع في تشغيل بعض المدارس، ومن آليات الاستفادة من النظام التعليمي الفرنسي في تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية(التعليم المهني في مرحلة الثانوية- تفعيل المدارس المتكاملة من أجل تنمية مستدامة).

الكلمات المفتاحية: النظام التعليمي الفرنسي، النظام التعليمي السعودي، الدراسة المقارنة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

A Comparative Study of the Primary Education System in France and Saudi Arabia
(An Analytical Study to Benefit from the French Experience in Developing the Saudi Education System)

Naielah Awd Allah Ateeq Al-Gethamey
Department of Educational Administration, College of education, King Abdulaziz University, KSA
Email: NALGTHAMI0002@stu.kau.edu.sa

Dr. Elham Hamed Salamah Alsharif
Assistant professor of Educational administration and planning, college of Education, King Abdulaziz university, KSA
Email: Ehsalshreef@kau.edu.sa

ABSTRACT
This research aims to study the French educational system and compare it with the educational system in the Kingdom of Saudi Arabia, with the aim of benefiting from it in developing the Saudi educational system. The comparative approach was used. The study included a description of the conceptual framework of the educational system in both countries, its objectives, and the factors influencing both systems. It also included a description of the educational stages, curricula, and evaluation systems for both countries, with mention of the sources of education funding, and finally the similarities and differences between the two systems, then the mechanisms for benefiting from the French educational system in developing the Saudi educational system. The study concluded that both countries are based on deep foundations in their educational systems. France relies in its educational system on its common cultural heritage, while the Saudi educational system is based on ideological and value-based foundations derived from the Islamic religion and the culture and values of society. The factors influencing the French and Saudi educational systems are the economic factor and the religious factor. The educational stages of both countries are also similar, as they both provide compulsory education consisting of three stages (primary - intermediate - secondary) and differ in the objectives and mechanisms of these stages. Both In both countries, education is funded by the state, and community institutions participate in operating some schools. Among the mechanisms for benefiting from the French education system in developing education in the Kingdom of Saudi Arabia are (vocational education in secondary school - activating integrated schools for sustainable development).

Keywords: French education system, Saudi education system, comparative study**.**

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

مقدمة

يُعد التعليم ركيزة أساسية لدى المجتمعات فقد نال اهتماما واسعا لما له من أهمية بالغة في تطوير المورد البشري والرقي به ومن أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول على كافّة الأصعدة.

لذا فالتعليم يساهم بشكل كبير في تطوّر المجتمعات، فالحاجة للتعليم ليست ضرورية لنمو الفرد فحسب؛ بل هي حاسمة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، إضافة الى ذلك يلعب التعليم دورا مهما كذلك في مساعدة الأفراد على فهم العالم من حولهم، وتطوير مهارات التفكير النقدي، وإعدادهم لمواجهة تحديّات الحياة المختلفة (هيرماوان،2024).

وقد اهتمت الدراسات التربوية بنظم التعليم، وسلكت في ذلك اتجاهات عديدة، وتعد الدراسات المقارنة أحد أبرز هذه الاتجاهات، وذلك لهدف دراسة النظم التعليمية وتحليلها وفق طرق منهجية، كما أن الدراسات التربوية تهتم بمقارنة أنظمة التربية والتعليم في الدول المختلفة وما يتصل بها من فلسفات ونظريات تربوية، وما ينتج عنها من مشكلات وكيفية حلّها، ثم الموازنة بين هذه الفلسفات التربوية المختلفة ونظرياتها وما تتضمنه من أهداف قومية باعتبار أن لكل مجتمع اتجاهاته في رسم السياسات التعليمية (سليمان،1979)كما تمكننا الدراسات المقارنة من الاستفادة من هذه النظم في تطوير النظم التعليمية في البلدان المختلفة.

وتعد دولة فرنسا أحد الدول التي تزخر بحضارة عريقة، حيث تولي عملية التعليم اهتماما بالغا والذي مرّ بعدة مراحل، مما يعكس سعيها إلى تطوير نظمها التعليمية باستمرار بما يتلاءم مع متغيرات العصر.

وقد عبّر النظام التعليمي الفرنسي عن السمات التي تفرّد بها المجتمع الفرنسي دون غيره من المجتمعات، "ويعد التعليم في فرنسا بلد الثقافة والحضارة مثالا واضحا على النظام التعليمي في الدول الصناعية المتقدمة ذات الحضارة العريقة فالمجتمع الفرنسي مجتمع عريق في حضارته، وله خصائص تميّزه عن غيره من دول أوروبا جميعها "(بدران، 2004، ص399).

والمملكة العربية السعودية ذات تاريخ عميق لكونها موطن للعديد من الحضارات ومهد للرسالات السماوية، كما أن سياسة التعليم فيها تنبثق من الدين الإسلامي، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة، لذا فإن غاية التعليم هي فهم الإسلام فهما صحيحا متكاملا، وغرس العقيدة الإسلامية ونشرها، وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية، وبالمثل العليا(العقيلي، القحطاني،2019)، ولقد مرّ النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية بالكثير من المراحل وأصبح على درجة كبيرة من التطور كفيلة بمسايرة البناء والنهوض الذي يشهده العالم، وقد ارتبط تطور نظام التعليم منذ بدايات قيام الدولة ولا يزال إلى وقتنا الحاضر(البلالي، 2022،ص440)،وفي ظلّ التحولات التي يشهدها التعليم في المملكة العربية السعودية، يبرز دور الدراسات المقارنة في البحث عن أفضل الممارسات العالمية لتطوير السياسات التعليمية وتعزيز جودة المخرجات التعليمية. لذا يسعى هذا البحث إلى دراسة النظام التعليمي الفرنسي، من خلال تحليل أطره المفاهيمية وأبرز العوامل التي أثرت في تكوينه، ومن ثم مقارنته بالنظام التعليمي في المملكة العربية السعودية، بهدف استكشاف أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين، واقتراح آليات للاستفادة من التجربة الفرنسية في تطوير التعليم في المملكة.

مشكلة البحث:

لقد نالت قضية تطوير المؤسسات التعليمية اهتماما كبيرا خلال السنوات الماضية، وذلك من أجل تعليم متميز يتناسب ومتطلبات العصر، لذا فقد اهتمت الدول بقضايا جودة النظم التعليمية (عبد العزيز،2023 ،ص349).

وترى (الدعفس، 2023) أن أي نظام تعليمي تعتمد جودته على جودة مخرجاته، لذلك فقد تبنّت العديد من الدول في العصر الحديث طرقا عديدة لتغيير سياستها التعليمية ووضع نظم وأساليب جديدة متطورة تتلاءم مع متطلبات الجيل الحالي ومع حركة التطور السريعة للمجتمعات.

"ولضمان جودة التعليم يستلزم ذلك العمل على نظام تعليمي يتم من خلاله مواجهة التحديات المختلفة للعصر، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي كما أن نظم التعليم المميزة ستنتج بلا شك أفرادا متعلمين، ناقدين، ومبدعين، قادرين على التكيّف والمساهمة بشكل كبير في مختلف جوانب الحياة"(هيرماوان،2024، ص122)؛ لذلك فإن أحد الطرق التي يمكن اتباعها للحصول على نظام تعليمي جيد إجراء دراسات مقارنة بين النظم التعليمية في الدول المختلفة مما يتيح إمكانية الاستفادة من التجارب المميزة لدى هذه الدول في تطوير

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

الأنظمة التعليمية.

كما أن إجراء الدراسات المقارنة ومعرفة نظم التعليم في البلدان المختلفة تتعدى من مقارنة هذه النظم إلى التنبؤ بأفضل التجديدات أو الإصلاحات التعليمية التي تناسب التغيرات المتوقعة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية لدولة ما (الأحمدي، 2012).

وتزداد أهمية الدراسات المقارنة وحتمية الاستفادة من التجارب المميزة لديها إذا كان بين الدول تقارب ثقافي أو فلسفة مشتركة ترتكز عليها، وتوجد الكثير من العوامل المشتركة بين دولة فرنسا والمملكة العربية السعودية فكلا الدولتين لديها إرث ثقافي وتستمد فلسفتها في التعليم من أسس متجذرة منذ قرون سواء كانت هذه الفلسفة دينية أو مستمدة من الثقافة القومية وقيم المجتمع، فالأساس الذي تقوم عليه الأنظمة التعليمية في كلا البلدين أساس متين وقوي ويتميز بالأصالة والحداثة في آن واحد؛ لذا فالوقوف على النظام التعليمي الفرنسي يجعل من الإمكانية الاستفادة منه في النظام التعليمي السعودي ومن هذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل الرئيسي التالي: **ما سبل الإفادة من نظام التعليم الأساسي في دولة فرنسا في تطوير النظام الأساسي في المملكة العربية السعودية؟**

أسئلة الدراسة:

يتفرع من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

-ما الإطار المفاهيمي لنظام التعليم الأساسي في دولة فرنسا، وأهدافه؟

-ما الإطار المفاهيمي لنظام التعليم الأساسي في المملكة العربية السعودية، وأهدافه؟

-ما أوجه التشابه والاختلاف بين النظام التعليمي الفرنسي والنظام التعليمي في المملكة العربية السعودية؟

-ما آليات الاستفادة من نظام التعليم الفرنسي في تطوير النظام التعليمي الفرنسي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة ما يلي:

- الإطار المفاهيمي لنظام التعليم الأساسي في دولة فرنسا، وأهدافه.
- الإطار المفاهيمي لنظام التعليم الأساسي في المملكة العربية السعودية، وأهدافه.
- أوجه التشابه والاختلاف بين النظام التعليمي الفرنسي والنظام التعليمي في المملكة العربية السعودية.
- آليات الاستفادة من نظام التعليم الفرنسي في تطوير النظام التعليمي الفرنسي.

أهمية الدراسة:

إن الاطلاع على النظم التعليمية في البلدان التي تحمل إرث ثقافي تجعل إمكانية الاستفادة منها أقوى، فالمملكة العربية السعودية وفرنسا تتميزان بالعراقة والأصالة كما أنهما تستندان على ثقافة قومية قائمة منذ آلاف السنين، تستمد منها أهداف تعليمها وإعداد مناهجها.

كما أن طبيعة التغيرات التي أجرتها فرنسا على نظمها التعليمية على مدار السنين كانت منبثقة من أهداف قومية وتركز على فلسفة الدولة العميقة ذات الجذور التاريخية الممتدة عبر السنين، لذا فإن النظام التعليمي الفرنسي يواكب التغيرات الحاصلة في العالم ويتطور مع التطور الطبيعي للحياة، وفي ذات الوقت هو مرتكز وقائم على أسس متينة وقوية ويحرص النظام التعليمي فيه على تحقيق الأهداف الثقافية التي تتميز بها دولة فرنسا، كما أن النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية قائم على أساس ديني ثقافي متين، ويحرص على مواكبة التطورات الحاصلة في العالم وإحداث تغييرات فيه بما يتناسب مع معطيات العصر ومتغيراته، لذا فإن دراسة النظام التعليمي الفرنسي ومقارنته بالنظام التعليمي السعودي يمكننا من معرفة نقاط القوة وإمكانية التطوير والتحسين للنظام التعليمي في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

نظام التعليم: يُعرف نظام التعليم بأنه:" الإطار الذي يجمع بين جميع عناصر ومكونات العملية التعليمية، بما في ذلك الغايات والأهداف والأنظمة والمناهج، والطلاب والمعلمين، وكافة العاملين في قطاع التعليم"(الأحمدي،

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

2018، ص442).

الدراسة المقارنة: تُعرف بأنها:" الدراسة التحليلية للقوى الثقافية بهدف التوّصل إلى فهم جوانب التشابه والاختلاف بين الأنظمة القومية للتعليم ومشكلاتها المختلفة" (العامري،2017، ص17).

الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تدرس الأنظمة التعليمية في كلا من دولة فرنسا، والمملكة العربية السعودية، وقد تم عرضها تنازليا حسب تاريخ إجرائها، وكذلك تم تصنيفها إلى قسمين، الدراسات التي تناولت النظام التعليمي الفرنسي، ثم التي تناولت النظام التعليمي السعودي.

3-1 الدراسات السابقة لنظام التعليم الفرنسي:

1.**دراسة (عبد العزيز، 2023):** هدفت إلى تطوير منظومة ضمان جودة التعليم قبل الجامعي المصرية على ضوء الخبرة الفرنسية في هذا المجال، واستخدمت المنهج التحليلي المقارن، وخرجت الدراسة بتصور مقترح لتطوير منظومة ضمان جودة التعليم قبل الجامعي في مصر على ضوء الخبرة الفرنسية، وبما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري.

2.**دراسة (حسين، 2023):** هدفت إلى إجراء دراسة مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في كلا من السويد وفرنسا والعراق، ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين نظام التعليم الإلزامي في كلا من العراق ودولتي المقارنة السويد وفرنسا، وذلك من أجل الاستفادة من تجربة نظام التعليم الإلزامي الموجود في كل من السويد وفرنسا في تطوير نظام التعليم الإلزامي في العراق، وبالتالي تكوين تصور مقترح لغرض تطوير التعليم الإلزامي في العراق في ضوء خبرة دولتي المقارنة السويد وفرنسا، وقد تم استخدام المنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أن توسيع التعليم الإلزامي يقتضي تقديم مناهج ومواد دراسية تتضمن تعليم مهارات يحتاجها التعليم في مستقبله.

3.**دراسة (Mandavkar,2022):** وقد سلطت الضوء على المراحل التعليمية وأنظمة المناهج وكذلك تقويم التلاميذ، ومقارنة ذلك بأنظمة التعليم في دولة الهند، وقد نتج عن الدراسة أن النظام التعليمي الفرنسي يهتم بالجودة الشاملة، وبتوفير التعليم المهني، وكذلك المرافق التعليمية الفرنسية أفضل من المرافق التعليمية في الهند، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على صناع السياسات في الهند، بالاطلاع على النظام التعليمي الفرنسي والاستفادة منه في تطوير النظام التعليمي الهندي.

3-2 الدراسات السابقة لنظام التعليم السعودي:

1.**دراسة (الدعفس، 2023):** وقد هدفت الدراسة على التعرف على نظام التعليم في دولة سنغافورة بهدف الاستفادة منها في تشكيل وتطوير النظام التعليمي السعودي، وقد نتج عن الدراسة ذكر أوجه الشبه والاختلاف بين النظامين، وذكر جوانب القوة ودعمها، ومحاولة التغلب على نقاط الضعف.

2.**دراسة (البلالي، 2022):** وقد سلطت الضوء على نظام التعليم في المملكة العربية السعودية والامارات، وقد تناولت المقارنة الجوانب التالية(التعليم العام-السلم التعليمي-الإدارة التعليمية- تمويل التعليم- السياسة التعليمية)، وقد نتج عن الدراسة أن المملكة العربية السعودية تتشابه مع دولة الإمارات العربية المتحدة في اهتمام كلا منها بقضية تمويل التعليم، كما تشترك الإمارات مع المملكة العربية السعودية في مجانية المراحل الإلزامية من التعليم، وتمويل تلك المراحل بدون أي رسوم للطلاب، تعتمد الامارات بشكل أكبر على التعليم الخاص دون الحكومي بمرحلة التعليم الأساسي على عكس المملكة العربية السعودية والتي تعتمد بالنسبة الأكبر على المدارس الحكومية.

3.**دراسة (الأحمدي، 2012):** وقد هدفت إلى التعرف على النظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تاريخ التعليم ومراحله وتطوره، وتنظيم التعليم العام وأنواعه، والمناهج الدراسية والسلم التعليمي، وإدارة التعليم وتمويل التعليم وإعداد المعلم، والتدريب أثناء الخدمة، وأساليب الإشراف، وانتهاء بأساليب التقويم، ومقارنتها بما هو متبع في المملكة العربية السعودية، وقد اتبعت الباحثة المنهج المقارن، وتوصلت إلى إبراز الفروق بين النظامين من حيث العوامل التي أثرت في كلا النظامين، وبالنسبة للسلم التعليمي، وأنظمة التقويم والتمويل، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أبرزها أنه لا بد أن يعمل النظام التعليمي السعودي على إعداد أفراد قادرين على مواكبة الكم المعرفي الهائل بحيث يظلون على اتصال دائم بالمستجدات والمستحدثات والقدرة على استخدام الأساليب المعرفية، كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات التي تخص جوانب المقارنة

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

بين النظامين.

3-3 التعقيب على الدراسات السابقة:

ركزت دراسة (عبد العزيز،2023) على ضمان جودة التعليم قبل الجامعي، وتم إجراء المقارنة بين دولة فرنسا ومصر، وذلك لإمكانية تطوير النظام التعليمي المصري وفقا لتجربة دولة فرنسا، كما ركزت دراسة (حسين، 2023) على النظام التعليمي الفرنسي والنظام التعليمي السويدي وذلك لإمكانية الاستفادة من كلا النظامين في تطوير النظام التعليمي العراقي، كما جاءت دراسة (Mandavkar,2022) لتسلط الضوء على إبراز ملامح النظام التعليمي الفرنسي ومقارنته مع النظام التعليمي الهندي، بينما الدراسة الحالية تركز على النظام التعليمي الفرنسي ومقارنته مع نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، مع ذكر الآليات التي تمكن النظام التعليمي السعودي من الاستفادة من النظام التعليمي الفرنسي.

أما في الدراسات التي تخص النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية ففي دراسة (الدعفس،2023) سلطت الضوء على نظام التعليم السنغافوري مقارنة بنظام التعليم السعودي، وكذلك دراسة (البلالي، 2022) التي كانت تسعى لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين نظام التعليم السعودي والنظام التعليمي الإماراتي، وقد اشتملت المقارنة على نواحي مثل:" إدارة التعليم، السلم التعليمي، التمويل.."، وأما دراسة (الأحمد، 2021) فقد ركزت على جوانب معينة من النظام التعليمي الأمريكي، ونظام التعليم في المملكة العربية السعودية، وفي هذا البحث سنسلط الضوء كذلك على جوانب معينة من النظام التعليمي الفرنسي ومقارنة هذه الجوانب بالنظام التعليمي السعودي، ومعرفة آليات الاستفادة من النظام التعليمي الفرنسي في تطوير النظام التعليمي الفرنسي.

أولا: الإطار المفاهيمي لنظام التعليم الفرنسي، وأهدافه:

يخضع النظام التعليمي الفرنسي للعديد من الأطر التي ترسم حدوده، وتبرز معالمه، ويستند عليها في ظلّ التغيرات التي تحدث في الأنظمة التعليمية والتي تأتي استجابة للتغيرات التي تحدث في العالم على جميع الأصعدة، وهذه الأطر هي ما يلي:

أولا: مركزية التعليم:

لقد اتبعت فرنسا أسلوبا شديد المركزية في إدارة نظامها التعليمي وقد كانت المركزية الشديدة نابعة من نظام الدولة والحكم فيها "حيث أن جذور المركزية التاريخية تعود إلى ملوك فرنسا الذين يرون أن الدولة الممثلة في شخص مليكها هي مصدر القوة والخير للجميع، فهم يرون أنها هي الطريقة الفعّالة في إدارة الحكم "(أبيض،1993، ص84)، ولا تستهدف المركزية خدمة أهداف عقائدية بل تستهدف تنمية الوحدة القومية والتضامن القومي والتماسك الاجتماعي(مرسي،2005) لذا فإن اعتمادها على المركزية من منطلق حرصها على الحفاظ على التراث القومي والوحدة القومية(أبيض،1993، ص84)، ويرى(حسين،2023) أن المركزية في التعليم الفرنسي تهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتوفير التعليم لكافة أفراد المجتمع، وليست كالمركزية في الدول الاشتراكية التي تكون لأجل غرس أفكار عقائدية معينة في أذهان الطلبة، وكذلك من خلال المركزية تتمكن فرنسا من جعل الإشراف الفني على شؤون التعليم في أيدي خبراء مدربين؛ وهؤلاء لا يتوافرون عادة إلا عند السلطة المركزية التي تستطيع إعداد الكفايات العملية والإدارة المطلوبة، كذلك تهدف فرنسا من خلال المركزية في التعليم من تحقيق التماسك القومي عن طريق اشتراك جميع الناشئة في دراسة التراث القومي، والعمل على حفظ الثقافة الفرنسية.

ثانيا: تقديم تعليم مجاني إلزامي علماني لأبناء المجتمع:

لقد شددت في فرنسا على علمانية التعليم فقد ذكّر التعميم الحكومي الصادر في 9 أبريل 1903 لمسؤولي المدارس بأنه لا يُسمح باستخدام الرموز الدينية في مباني المدارس العامة، وجاءت خطوة أخرى نحو فصل الكنيسة عن الدولة مع قانون عام 1904 الذي ينص على أن جميع التدريس حسب الطوائف الدينية، حتى الأوامر المصرح بها، يجب أن يتوقف خلال 10 سنوات. كان هذا تمهيدًا لقانون الانفصال الذي صدر في ديسمبر 1905 والذي أنهى اتفاقية نابليون مع البابا التي كانت تنص على أن الدولة تدفع رواتب المعلمين من رجال الدين، وأعفيت بعدها الدولة من التزامها بدفع رواتب رجال الدين، وتم وضع ممتلكات الكنيسة تحت إشراف الحكومة من خلال قانون تكميلي صدر في يناير 1907 (Georege, 1409).

وبعد ذلك أخذ النظام التعليمي الفرنسي صورتان؛ الأولى: نظام تعليمي من قبل الدولة وهو مستقل عن الكنيسة

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

(تعليم علماني). الثانية: نظام تعليمي من قبل الكنيسة (ديني)، وقد أدى الصراع ما بين الدولة والكنيسة إلى انتصار الدولة على الكنيسة وأصبحت الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن التعليم الرسمي حيث أكدّت فيه على علمانية التعليم "(حسين، 2023).

وتتمثل علمانية التعليم فليما يلي:

- غياب المرجعية الدينية في المناهج الدراسية.
- علمانية المشتغلين في القطاع التعليمي.
- منع كل عمليات التبشير داخل المدارس الفرنسية (بونخلة، 2023، ص282).

" وأما إلزامية التعليم ومجانيته فقد كان لغرض تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وقد بدأت فرنسا فعليا بفرض التعليم في سنة 1881وذلك في المرحلة الابتدائية، وأما التعليم الثانوي فقد تم فرضه سنه 1933، وتقوم الدولة بتوفير المقررات الدراسية واللوازم المدرسية وجعلها في متناول الآباء "(بونخلة، 2023، ص282).

ثالثا: حرية التعليم: إن حرية تنظيم وتقديم التدريس هي جانب من جوانب حرية التعبير؛ وبالتالي يتضامن التعليم العام مع المؤسسات الخاصة الخاضعة لسيطرة الدولة؛ لذلك فإن الآباء لديهم الخيار في تسجيل أطفالهم في مدرسة حكومية أو مدرسة خاصة، أو تعليم أطفالهم بأنفسهم تحت الإشراف التربوي للدولة (Sophie, 2014)

أهداف النظام التعليمي الفرنسي:

تسعى دولة فرنسا من خلال نظامها التعليمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق عملي لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؛ وذلك من خلال تقديم تعليم إلزامي مجاني علماني لكل أبناء المجتمع وتشجيع التعليم الخاص.
- استيعاب التعليم الإلزامي المجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والسادسة عشرة، وأن يكون هذا النوع من التعليم محايدا فيما يتعلق بتدريس الدين.
- تحقيق التماسك القومي بين أفراد المجتمع الفرنسي عن طريق مشاركة الأفراد مشاركة فاعلة والتفاعل مع الدولة وليس عن طريق الخضوع الكامل للدولة (حسين، 2023، ص398).

العوامل المؤثرة على النظام التعليمي الفرنسي:

لقد أثرّت العديد من العوامل على تأسيس النظام التعليمي الفرنسي وهذه العوامل هي ما يلي:

أولا: العامل الديني:

ويتمثل العامل الديني في سيطرة الكنيسة الكاثوليكية على التعليم لفترة زمنية طويلة، وجميع ما تم توفيره في طريق أساسيات التعلم كان يتم بشكل رئيسي من خلال الكنيسة الرومانية الكاثوليكية.(Georege, 1409) تلا ذلك صراعات بين السلطات المختلفة وبين السلطة الدينية نظرا لتسلط الكنيسة على السياسة والتربية، فعملت الحكومة الجمهورية على توفير تعليم ابتدائي مجاني علماني، جمهوري في فلسفته السياسية وحيادي في الأمور الدينية، وألغت المدارس التابعة للجماعات الدينية ذات النشاط السياسي(العامري ،2017).

ثانيا: العامل السياسي:

ويتمثل العامل السياسي في قيام الثورة الفرنسية فقد كان المجتمع الفرنسي قبل الثورة يعاني من الأميّة، وقد ساهمت الثورة الفرنسية في انتشار التعليم بهدف تحقيق مجتمع ديموقراطي تسوده العدالة الاجتماعية (العامري،2017)، وطالبت الثورة الفرنسية بأن يكون التعليم مجانيا وإجباريا وعلمانيا وقد أصبحت هذه الدعوة هدفا مهما من أهداف الثورة الفرنسية، كما قامت الثورة بالقضاء على سلطة الكنيسة ومدارسها(مرسي،1998).

ثالثا: العامل الاقتصادي:

إن إصلاح النظام التعليمي لا يتم إلا في أوضاع اقتصادية جيدة لذا فقد كان لنمو الصناعة في تلك الفترة أثر على النظام التعليمي الفرنسي فقد أدى نمو الصناعة إلى بروز الاهتمام بالتعليم الفني، الذي كان من أكثر جوانب التعليم الفرنسي حداثة؛ فالمدارس المركزية التي أنشئت سنة 1794 والتي كانت ضمن خطة كوندرسية لم تستمر طويلا إذ أغلقها نابليون واستبدلها بالمدارس الليسية، وفي عام 1937م بدأ جين زاي وزير التربية الوطنية إصلاحاته المشهورة والتي تضمن استحداث مفهوم تعليم المرحلة الأولى وتعليم المرحلة الثانية، وتمديد فترة التعليم الإلزامي حتى سن الرابعة عشرة ، وفي عام قد تمت الموافقة على خطة جان زاي من قبل مجلس وزراء الحكومة الوطنية وناقشتها لجنة التعليم في البرلمان الفرنسي، ولكن لم يتم سنها إلى قانون(Georege, 1409).

وفي عام 1944م قامت لجنة برئاسة بول لانجفين بدراسة النظام التعليمي وقد تم وضع خطة تقضي بإنشاء

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

مدرسة عامة للجميع وإجباريته حتى سن الثامنة عشر (مرسي ، 1998).

وفي عام 1959 بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية صدر قانون برثوان والذي أحدث تغييرات كبيرة في نظام التعليم الفرنسي(حسين ، 2023)، ويعتبر هذا القانون أساس التعليم الفرنسي في صورته الحالية، وقد استحدثت هذه القوانين وطالبت بإنشاء دور الحضانة ورفع الإلزام من سن 14-16 سنة، وحصول المدارس الخاصة على إعانات حكومية(العامري، 2017).

ويتضمن الإصلاح التعليمي التي تحرص فرنسا على تنفيذه ما يلي (Georege, 1409):

- رفع سن التعليم الإلزامي إلى 16 سنة.
- المزيد من الاهتمام بقدرات الطلاب، وخاصة في سن 12 و13 عاما.
- مكانة أعلى للتعليم المهني.
- توسيع الفرص التعليمية.

ملامح نظام التعليم في فرنسا:

إن ملامح نظام التعليم الفرنسي تتضح من خلال (مراحله- المنهج المدرسي- ونظام التقويم) وسنقوم بتوضيحها كما يلي:

أولا/ مراحل التعليم في فرنسا:

يشمل التعليم العام في فرنسا على أربع مراحل وهي:

1. مرحلة دور الطفولة المبكرة وتستمر لمدة أربع سنوات من سن 2-6 سنوات.
2. المدارس الأولية " المدارس الابتدائية" من سن 6-11سنوات: وفي عام 1992 أصدرت وزارة التعليم تقسيما جديدا لمرحلة التعليم الابتدائي إلى ثلاث مراحل وهي:

- الحلقة التمهيدية: وتبدأ من السادسة إلى سن السابعة.
- الحلقة الأولى: وتنقسم إلى مستويين وتبدأ من سن السابعة إلى التاسعة.
- الحلقة المتوسطة: وتضم مستويين وتبدأ من سن التاسعة وحتى الحادية عشر (Mandavkar,2022 ,p29).

والهدف من هذه المرحلة هو غرس القيم والمعرفة والمهارات اللازمة للفرد لإعداده أن يكون مواطنا صالحا، ويحصل الطالب فيه على خيار اختيار لغة أجنبية أو إقليمية، ولا يوجد امتحان في نهاية التعليم الابتدائي (Mandavkar,2022).

3. المرحلة المتوسطة، من سن 11-15 سنة، وتسمى الكوليج، ويجب على الطالب اجتياز الامتحان النهائي حتى يواصل تعليمه في المرحلة التي تليها((Mandavkar,2022).
4. مرحلة التعليم الثانوي وهي من سن 15-18 سنة، وتسمى الليسية، وهي على ثلاثة أنواع (عامة ومهنية وتكنولوجية) يختار الطالب ما يناسب قدراته وميوله، ويوجد امتحان وطني في نهاية المرحلة الثانوية، ويجب على الطلاب الذين يرغبون في الحصول على تعليم عالي اجتياز هذا الامتحان النهائي بدرجات عالية، ويتم النظر في اهتماماتهم الأكاديمية ودرجاتهم في مجالات خاصة للاختيار في تعليمهم، وبمجرد تخرجهم من المدرسة الثانوية يمكنهم الاستمرار في التعليم العالي، أو دخول سوق العمل المحلية (Mandavkar,2022).

"ويُعد اجتيازهم لمرحلة الثانوية يحصل الطلاب على شهادة البكالوريا التي تمكن أصحاب الليسية العامة والتكنولوجية من إكمال التعليم الجامعي والمعاهد الجامعية للتكنولوجيا، بينما الليسية المهنية فإنهم يحصلون على شهادة الكفاءة المهنية والتي تمكن الطلبة من الانخراط في سوق العمل مباشرة بعد تخرجهم من الثانوية"(عبد العزيز، 2023، ص449).

ثانيا: المنهج المدرسي:

تتضمن المناهج الدراسية بالمدارس الابتدائية مجموعة من المقررات الإجبارية والتي تدرس في الثلاث مستويات وهي اللغة الفرنسية والرياضيات والجغرافيا والتاريخ والعلوم والتربية الوطنية والتكنولوجيا والتربية البدنية والموسيقى والفنون بمعدل 26 ساعة اسبوعيا ويخصص عدد أكبر من الساعات للغة الفرنسية والعلوم والرياضيات والتكنولوجيا وبعد حصول الطالب على الشهادة الابتدائية ينقل إلى المرحلة الثانية بدون توقف وهي مرحلة التعليم الثانوي (حسين، 2023).

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

أما في مرحلة الكوليج فهي أُنشئت من أجل تحسين فرصة مواصلة التلاميذ الضعاف للتعليم لأن التعليم فيها وفق نظام التلمذة الصناعية، ويحصل بعدها الطالب على شهادة الأعداد المهني، ثم ينتقل بعدها إلى مرحلة الليسية ويدرس فيها الطالب إما تخصصات إنسانية وهي الليسية العامة أو اليسية التقنية وتضم تخصصات تقنية مثل:" علم الصناعة، دراسات الأعمال، أعمال الحاسب والكمبيوتر"، وأما الليسية المهنية ويحصل بعدها الطالب على شهادة الاستعداد المهني (العامري، 2017).

" كما تتميز المناهج في دولة فرنسا على تركيزها على القيم والتي تستمدها من مرجعيات عديدة ومنها(الميثاق العالمي لحقوق الإنسان 1789- ديباجة الدستور 1946- دستور الجمهورية الرابعة) وقد اعتمدت على ثلاثة أسس (الحرية – المساواة- الأخوة) وقد قامت فرنسا أيضا بتوظيف هذا القيم في المناهج الدراسية" (بونخلة، 2023،ص285).

وقد اهتمت فرنسا بموضوع القيم حيث أصدر المجلس الوطني للتقييم المدرسي عام 2015 مذكرة يطالب فيها بضرورة إعطاء القيم أهمية كبرى، وفي استفتاء قام به المجلس الوطني الفرنسي بمشاركة أولياء الأمور حول ماهيّة المواد التي يجب تلقينها للتلاميذ في مادة التربية المدنية والأخلاقية، وقد صوّت المشاركون على أن أهم القيم التي يجب الاهتمام بها وتعليمها في مادة التربية الأخلاقية هي (حقوق الإنسان- المساواة- العلمانية- التربية الأخلاقية- محاربة التمييز) (بونخلة، 2023).

أما الشروط التي تحرص وزارة التعليم الفرنسية على توفيرها في مناهجها التعليمية:

- القدرة على التفكير النقدي.
- القدرة على التواصل.
- القدرة على البحث.
- المواطنة الإيجابية (بونخلة، 2023، ص285).

نظام التقويم:

نظام التقويم للطلاب والمعلمين:

يعد التقييم المستمر أحد أفضل الممارسات في نظام التعليم الفرنسي، ويوجد نظام متدرج للتقييم، وتعد الاختبارات الشفوية والامتحانات الكتابية والمهام القائمة على المشاريع والمناقشة الفردية والجماعية من طرق التقييم(Mandavkar,2022).

وأما تقويم التلاميذ فهو يعد أمرا أساسيا لتشغيل وإدارة وتقويم نظام التعليم الفرنسي في مستوياته المختلفة، ويوجد العديد من أشكال التقويم وفقا للأهداف المحددة لها، ومنها التقويم المستمر الذي يكون تكوينيا وختاميا، ويستمر مع التلاميذ طوال حياتهم المدرسية، وهو تقويم يُمكّن المعلمين من قياس مدى تقدم التعلم وضع تدابير علاجية للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات في عملية التعلم، كما أن هناك ما يسمى (بالتقويمات الوطنية الموحدة) وهي تقوم بقياس مدى اكتساب التلاميذ لمستوى من المعرفة والمهارات التي ستمكنهم من الانتقال إلى المستوى التالي من التعليم أو الدخول في الحياة العملية، و تساهم هذه التقويمات الوطنية الموحدة في تقويم الإدارة المحلية للمدارس والمؤسسات، بالإضافة إلى تقويم نظام التعليم ككل (عبد العزيز، 2023).

وأما تقويم المعلم داخل المدارس في فرنسا فهو يتم من قبل المفتشية العامة للتعليم والرياضة والبحوث، والسلطات الأكاديمية، ومديري المدارس الذين يجب عليهم إجراء التقويمات الذاتية وإعداد تقرير عن الاجراءات التي يتم تنفيذها في مدرستهم، وتلتزم كل مدرسة بإرسال تقرير عن إنجازاتها سنويا إلى السلطات الأكاديمية. كما أن هناك مؤشرات وأدوات للمساعدة في تشخيص المدارس وتوجيهها وتقويمها ومراقبتها وضعتها وزارة التربية ولا سيما من قبل: مديرية التقييم والتنبؤ والأداء، والمديرية العامة للتعليم المدرسي، ومجلس التقويم المدرسي (عبد العزيز،2023).

ويخضع تقويم المعلم في التعليم المدرسي لتقويم ممارستهم في السنة الأولى من العمل وتسمى تقويم نهاية فترة الاحتراف ويكون بعد اجتياز الامتحان التنافسي وأثناء حياتهم المهنية، ومنذ عام 2017 و2018 يستند تقويم المعلمين إلى أربع مقابلات مهنية طوال الحياة المهنية للمعلمين، وكذلك الزيارات الاستشارية المنتظمة، ويسعى النظام الجديد للتقويم إلى ربط عملية التقويم بالتطوير الوظيفي والتقدم على سلم الرواتب، واللقاءات الوظيفية تسمح بتقويم القيمة المهنية واحتياجات المعلمين، بالإضافة إلى تحديد اللحظة المناسبة للانتقال إلى

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

مستوى مهني أعلى(Emin et Levasseur,2017,).

كما أن هناك أيضا ما يسمى بمديرية التقويم والتنبؤ بالأداء وهي تقوم بتوجيه نظام التعليم من خلال إنتاج أو دعم العمل الذي يهدف إلى تقويم السياسات أو التجارب العالمية، كما تهدف إلى الإبلاغ عن آثار الإصلاحات أو المخططات التجريبية، وتقديم الأدلة لتوضيح تنفيذها ومدى ملاءمتها، كما تسهم الهيئات الأخرى في تقويم السياسات والتجارب التعليمية، مثل: صندوق تجارب الشباب (Deepp, 2022).

تمويل التعليم:

يعد التمويل الشريان المغذي للعملية التعليمية لأن أهمية التعليم في أي مجتمع تُقاس بنسبة ما ينفقه المجتمع على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي للمجتمع، كما أن تمويل التعليم يُشكل عنصرا مهما لمستوى منظومة التعليم وذلك باعتبارها منظومة فرعية تؤثر وتتأثر بكل علاقات وتفاعلات المنظومة التعليمية الشاملة (الدهشان، 2015).

ويعتبر(عبد العال ،2015) أن تمويل التعليم من أهم القضايا التي تناولتها أنظمة التعليم بالدول المتقدمة وقد ذكر أن دولة فرنسا تعد من الدول الرائدة في مجال تمويل التعليم حيث نجد أن التمويل بها مركزيا حيث تقوم الدولة بالعبء الأكبر في تمويل التعليم وذلك من الضرائب العامة، كما أنها لا تفرض ضرائب خاصة بالتعليم باستثناء التلمذة الصناعية التي تفرضها على المؤسسات التجارية والصناعية لدفع عجلة التعليم الفني، وتقدمها مباشرة للمؤسسات التعليمية التي تختارها إلى جانب مركزية تمويل التعليم في فرنسا، كذلك نجد مشاركة الأقاليم في تمويل التعليم بصفة عامة والتعليم الأساسي بصفة خاصة، حيث تساهم المحليات بنسبة 13% من الموازنة العامة للتعليم، وهذا يوضح قلّة المشاركة الشعبية في تمويل التعليم في المحليات، كما أن الآباء يرسلون أبنائهم إلى المدارس دون الاهتمام بالاتفاق التعليمي أو المصروفات الدراسية التي تتحملها الدولة في تعليم أبنائهم(العامري، 2017)، وأما السلطات المحلية والكميونات(المجالس البلدية) فتقوم بتحمل نفقات شراء الأراضي وتكاليف الأبنية ونفقات الإضاءة وإيجار المساكن للمعلمين والمعدات التعليمية وخدمات التفتيش المساكن للمعلمين والمعدات التعليمية وخدمات التفتيش الصحي والمهني وصيانة المدارس ومباني مدارس المعلمين، والرواتب الإضافية لمفتشي التعليم الابتدائي والأكاديميات من الضرائب المحلية (مرسي،1998).

وأما التعليم العالي والفني والثانوي فتتحمله الحكومة المركزية وتدفع أيضا رواتب المعلمين في كل المراحل التعليمية حيث يعتبر المعلمون موظفين في الدولة وتبلغ نسبة ميزانية التعليم حوالي 25% من ميزانية الدولة العامة (العامري، 2017).

والتقدم الاقتصادي الفرنسي أدى بدوره إلى زيادة قدرة فرنسا على تبني العديد من المبادرات الدولية التي تهدف إلى خدمة قضاياها البيئية في النظام التعليمي والإنفاق عليها، و لقد شهدت السنوات الأخيرة تعرض العالم لفترة غير مسبوقة من تغيرات وأزمات منها تغير المناخ، مما أدّى لعقد عدة فعاليّات عالمية، كمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2021م،واعتبار عام 2022م عام تغير المناخ لذا بيّنت الدراسات أهمية إدارة سلوك الأفراد للحفاظ على حياتهم من المخاطر جراء التدهور والتغيير وتأثيرهما على التنمية المستدامة (سليمان، 2023)، وقد استجابت فرنسا لهذه النداءات وتبنت نموذج المدرسة المتكاملة.

فلم يكن التمويل ولا توفير الدعم المادي عقبة أمام المجتمع الفرنسي أو نظام التعليم الفرنسي لتبني المبادرات التي تخدم الأهداف التعليمية ، فقوة الاقتصاد الفرنسي قادرة على زيادة مخصصات التمويل التي توجه إلى النظام التعليمي وخدمة القضايا التعليمية عامة، وخاصة إذا تقاطعت تلك القضايا التعليمية مع قضايا أخرى جوهرية تمس البيئة وحياة المواطن الفرنسي، فوفرة التمويل ساعدت على تبني الـ (Eco-School) وتطبيقه في معالجة التغيرات المناخية، ويحتاج هذا المدخل من أجل تطبيقه إلى نفقات كبيرة في مجالات إعداد المناهج، والمشاريع، والأنشطة الطلابية، وتجهيز مباني ومرافق المدرسة، ومستلزمات التدريب والتطوير المهني، وقد أعزى الباحثون اهتمام فرنسا بتبني المبادرات التي تخدم البيئة وقضاياها المختلفة إلى التقدم المجتمعي والوعي الثقافي السائد في فرنسا بشكل عام والذي جاء نتيجة جودة النظام التعليمي وارتفاع مستوى المعيشة الذي يُعدان من ثمار التقدم الاقتصادي الذي تشهده فرنسا (سليمان،2023).

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

نظام التعليم في السعودية:

أولا: الإطار المفاهيمي لنظام التعليم الفرنسي، وأهدافه:

إن المتأمل لمسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية حتى هذا اليوم يجد أن الاهتمام قد انصب على النمو والتوسع في فرص التعليم وإتاحة الفرصة لأفراد المجتمع كافة للالتحاق بمؤسسات التعليم، فقد بدأ الاهتمام والتوسع منذ عهد مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ومنذ تأسيس مديرية المعارف في عام 1952م، واستمر بعد ذلك في حلقة طويلة من التوسع والانتشار، واتخذ سلسلة طويلة من القرارات الطويلة المصيرية التي ساهمت في تكوين ملامح النظام التعليمي في المملكة حتى أوصلته إلى ما هو عليه اليوم من مستويات متقدمة (خواجي وآخرون، 2024، ص425).

وقد ارتكزت سلسلة التطورات التي شهدها التعليم السعودي على مبادئ أساسية وهي ما يلي:

-**المبدأ الإيماني:** غرس العقيدة الإسلامية ونشرها بين النشء، "وذلك لأن المملكة العربية السعودية دولة إسلامية والتعليم فيها مبني على أن الإيمان هو المصدر الوحيد للمعرفة "(الشهوان، 2012، ص413).

-**مبدأ العدل وتكافؤ الفرص التعليمية:** وذلك عن طريق تقديم التعليم الأساسي لجميع المواطنين، وإتاحة الفرصة للجميع في الحصول على فرص للتعليم.

-**المبدأ التنموي:** إن التنمية الشاملة لا تتحقق إلا بوجود الإنسان ومن خلال الجهود التربوية تحدث تنمية للأفراد وبالتالي يساهم هؤلاء الأفراد في تحقيق التنمية الشاملة.

-**مبدأ مجانية التعليم:** لقد آمنت المملكة العربية السعودية بأهمية النظام التعليمي في تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات، وبأهمية العنصر البشري في تحقيق هذه التنمية (المادة 229، الساسة التعليمية) لذا اهتمت بالعنصر البشري وكفلت له حقه في التعليم.

-**مبدأ التربية المستدامة:** وهو مبدأ إسلامي أصيل نشأ الإسلام، وقد أدركت الدولة أهمية التربية المستدامة، ولضمان استمرار التعليم وديمومته ينبغي على النظام التعليمي في المملكة أن يجدد مناهجه وبرامجه وأساليبه وآلياته لتتماشى مع مقتضيات هذا العصر ومستجدات الحياة.

-**مبدأ الأصالة والمعاصرة:** أي التزاوج بين الماضي والحاضر فلا انسلاخ من الماضي، ولا نفي الحاضر لأن الماضي يحمل التراث الثقافي والإرث المشترك، الحاضر يمكننا من الاستفادة من منجزات العصر بما يفيد المجتمع.

أهداف التعليم في المملكة العربية السعودية:

انطلاقا من فلسفة المملكة العربية السعودية في التعليم وضعت وزارة التعليم أهدافها الاستراتيجية، وهي كما وردت في موقع وزارة التعليم (2022) ما يلي:

- تعزيز القيم والانتماء الوطني.
- تجويد نواتج التعلم وتحسين موقع النظام التعليمي.
- تطوير نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل.
- تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية.
- تعزيز مشاركة المجتمع في التعليم والتعلم.
- ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مشاركتهم لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.
- رفع جودة وفاعلية البحث العلمي والابتكار.
- تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية.

أما أهداف التعليم في المملكة العربية السعودية فهي تنقسم إلى خمسة أقسام"أهداف إسلامية معرفية، وأهداف تتصل بالمهارات، وأهداف تتصل بالتفكير العلمي وأهداف تتصل بالميول والاهتمامات، وأهداف تتصل بالاتجاهات والقيم"(الشهوان،2012،ص414)، ويهدف التعليم في ظل رؤية 2030 إلى إعداد جيل يعتز بقيمه الوطنية ويمتلك مهارات المستقبل، وينافس عالميا ،وقد أجرت المملكة إصلاحات واسعة تتعلق بتطوير المناهج والخطط الدراسية، ومسارات الثانوية، واعتماد الفصول الثلاثة والتطوير المهني للمعلمين والمعلمات، كما تلتزم المملكة بتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في التعليم وهو ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة(البلالي،2022).

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

العوامل المؤثرة في النظام التعليمي السعودي:

العامل الديني: يحتلّ العامل الديني المرتبة الأولى من بين العوامل والقوى المؤثرة في النظام التعليمي السعودي، فالسياسة التعليمية التي وضعتها اللجنة العُليا لسياسة التعليم اشتقت أهدافها وأغراضها من الدين الإسلامي، فالتعليم حقُ للأفراد، تكفلت به الدولة، وتؤثر الثقافة الإسلامية تأثيرا واضحا في محتوى التعليم بالمملكة العربية السعودية.(الدعفس، 2023)، "لذا فغايات التعليم وأهدافه وأغراضه في المملكة العربية السعودية مشتقة من الكتاب والسنة وفي إطارهما تسير كل عمليات التعليم في المملكة بدءاً من توجيه العلوم والمعارف بمختلف أنواعها ومناهجها وكتبها إلى إدارة الصف وعلاقة المعلم بالتلميذ "(الغامدي، وعبد الجواد، 2019، ص54).

العامل الثقافي: المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ولغتها هي اللغة العربية.

العامل الجغرافي: تشغل المملكة العربية السعودية أربعة أخماس شبة جزيرة العرب بمساحة تقدر بنحو 2.000.000 كيلو متر مربع، ولاتساع الرقعة الجغرافية واختلاف تضاريسها يختلف المناخ من منطقة لأخرى، فمناخ المملكة قاري حار صيفا بارد شتاءً (الهيئة العامة للإحصاء،2020)، كما أن اتساع مساحة المملكة العربية السعودية نتج عنه تعدد بيئاتها الطبيعية ولهذه الاختلافات آثارا بعيدة في تكوين المجتمعات فهناك البيئة البدوية والزراعية والصناعية، ولكلاً من هذه البيئات خصائص تميزها عن غيرها من حيث السكان والتضاريس والأعمال، وهي بلا شك تترك آثارها في برامج التعليم، وعلى الرغم أنّ مناهج التعليم السعودي مخططة مركزيا، وموحدة في جميع البيئات لضمان مستوى موحد من الثقافة العامة، إلا أن مخططي المناهج يُراعون متطلبات هذه البيئات عند بناء المناهج وتطويرها(عزازي،2012).

العامل التاريخي: تشكل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية عامل مؤثر في توزيع مراحل التعليم في المملكة العربية السعودية منذ صدورها عام 1389هـ، فعندما نشأ التعليم في بدايته كان عبارة عن تعليم تقليدي موروث يقوم في الكتاتيب وحلقات الدروس في المساجد ومجالس العلماء في أنحاء البلاد، ثم اتخذ شكلا نظاميا وقد وجد في بعض المدن وأيضا هناك التعليم الأهلي الذي كان يُمول ويُدار بواسطة الأهالي، وهو قريب من التعليم التقليدي خاصة في مناهجه وطرق التدريس فيه بالرغم من محاولات التجديد (الحقيل، 2018).

وأما التعليم في عهد الدولة السعودية فقد شهد أيضا تحولات منذ بداية العهد السعودي وحتى الوقت الحاضر، فقد كانت الإرهاصات الأولى لنشوء النظام التعليمي هي بعد أن استرد الملك عبد العزيز رحمه الله مدينة الرياض عام 1319هـ أدرك أهمية التعليم وأثره في إحداث التطورات التي يطمح إليها، وقد كان التعليم في تلك الفترة قاصرا على علوم الدين واللغة العربية، ثم تلا ذلك إنشاء مديرية المعارف وذلك في عام 1343هـ التي نقلت التعليم وجعلته تعليما نظاميا وقام باستدعاء رجال العلم من البلدان العربية للاستفادة من خبراتهم في نشر التعليم وتنظيمه وتحديثه، وأما المرحلة التي تليها فقد كانت في عام 1383هـ عندما أنشأ الملك سعود بن عبد العزيز اللجنة العُليا لسياسة التعليم في المملكة ويقع على عاتقها مهمة دراسة واعتماد سياسة تطوير التعليم، كما تم في تلك الحقبة إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات وذلك في عام 1380هـ ثم تلت تلك المراحل عدة مراحل أخرى إلى أن أصبح التعليم في شكله الحالي اليوم والذي يقع تحت مسؤولية وزارة التعليم بعد أن تم دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات لها، إضافة إلى ذلك تم إنشاء المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وذلك في عام 1400هـ(الغامدي، وعبد الجواد، 2019).

العامل الاقتصادي: تهتم حكومة المملكة العربية السعودية اهتماما بالغا بالتعليم، وتخصص الحكومة الجزء الأكبر من الإنفاق على التعليم (العام المالي، 2020)، "وقد أثرّت الظروف الاقتصادية على كيفية تطور التعليم فقد انعكس اكتشاف النفط وزيادة إيرادات الدولة على نظامها التعليمي، فتطوّر بعدها التعليم كمّا ونوعا، وتضاعفت ميزانية التعليم في قفزات متتالية" (الغامدي وعبد الجواد، 2019، 54).

العامل السكاني: تشير التقارير والإحصاءات السعودية إلى أن إجمالي عدد سكان السعودية لعام 1992 قد بلغ 16.948.388، قد تزايد العدد إلى أن وصل في عام 2024 إلى 32.175.224 وهذا التزايد يحتم توفير موارد مالية ضخمة لتوفير الفرص التعليمية لأبناء المجتمع(الزهراني وآخرون،2020).

كما أن تعدد العمالة الأجنبية وكثرتها يُلقي العبء على الدولة حيث يتم توفير الفرص التعليمية لأبناء الوافدين إلى جانب إعداد المعلمين القادرين على التعامل مع طلاب من ثقافات متعددة، أو السماح بإنشاء بعض المدارس الأجنبية (عزازي، 2012).

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

ملامح نظام التعليم الأساسي:

المراحل:

- التعليم ما قبل التعليم الأساسي وهو غير إلزامي، وتسمى بمرحلة " الطفولة المبكرة"، وهذه المرحلة تشمل الأطفال دون سن السادسة من العمر، ويتم تقديمه عبر الروضات الحكومية والأهلية، وينقسم إلى الحضانات والتمهيدي.
- التعليم العام: وهو تعليم إلزامي ومجاني ومكون من المرحلة الابتدائية 6 سنوات، والمرحلة المتوسطة 3 سنوات، والثانوي 3 سنوات تحت إشراف وزارة التعليم.

وتمثل المرحلة الابتدائية أولى مراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، ويبدأ السلم التعليمي العام الرسمي في هذه المرحلة، وهي بذلك تمثل قاعدة الهرم التعليمي حيث يلتحق بها الطالب بعد بلوغه السادسة من العمر، وترجع أهمية المرحلة الابتدائية إلى كونها البداية الحقيقية لعملية التنمية الشاملة لمدارك الأطفال، وذلك لأنها بطبيعتها تزودهم بالنمو الشامل لشخصياتهم روحيا واجتماعيا، وعقليا، ووجدانيا وجسميّا. أما المرحلة المتوسطة فهي تتكون من ثلاث سنوات دراسية، ويلتحق بها الطالب بعد حصوله على الشهادة الابتدائية، وهو عادة في سن الثانية عشرة من عمره، ويقضي بها ثلاث سنوات، وهي بذلك تتّفق مع الخصائص النفسية والجسمية للطالب في بداية مرحلة المراهقة. أما المرحلة الثانوية فهي تتكون من ثلاث سنوات دراسية، وهذه المرحلة يتم فيها تهيئة التلاميذ للعمل في ميادين الحياة بمستوى لائق (الدعفس،2023).

ونظرا لأهمية المرحلة الثانوية في إعداد أفرادا مزودين بالمعارف والمعلومات الأساسية، ولديهم المهارات والاتجاهات التي تنمي شخصياتهم من جميع جوانبها، فقد أولى النظام التعليمي السعودي لهذه المرحلة أهمية بالغة فيما استحدثه من نظام المسارات الذي جاء نتيجة لتحقيق رؤية 2030 والتي اعتبرت التعليم ركيزة أساسية لعملية التنمية الشاملة والمستدامة، ويأتي تركيز وزارة التعليم على التعليم وجودته إيمانًا من صناع القرار فيها بأن التعليم يُعد مدخلًا رئيساً لبناء إستراتيجية شاملة لتحقيق رؤية الدولة، انطلاقًا من أن قوة المجتمعات تتشكل من خلال قوة ومستوى التعليم، فكلّما كانت الممارسات التعليمية وظيفية ومجوّدة وتتسق مع مطالب العصر؛ كلّما كان ذلك إضافة قيمية ومعرفية ومهارية مهمة للمجتمع(وزارة التعليم، 1443).

وقد جاء نظام المسارات الثانوي ليساعد في تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستقبلية في المملكة وفق رؤية (2030) من خلال إيجاد البدائل والفرص أمام الطالب؛ ليختار مساراً يناسب ميوله وقدراته، ويمده بالمهارات والكفايات الحديثة، التي تساعده في الإعداد للحياة، وإكمال تعليمه بعد الثانوي، كما تمنحه فرصة المشاركة في سوق العمل.

ويشتمل نظام المسارات على خمس مسارات رئيسة هي :

- المسار العام.
- مسار علوم الحاسب والهندسة.
- مسار الصحة والحياة.
- مسار إدارة الأعمال.
- المسار الشرعي.

ويقدّم كل مسار فرص تعلّم مختلفة ومتجددة (وزارة التعليم،2022). .

المناهج:

انطلاقا من مبدأ التربية المستدامة والذي تبنته المملكة العربية السعودية في تطوير نظامها التعليمي فقد تقرّر تطوير المناهج بما يتماشى مع متطلبات العصر، ومع رؤية 2030 فقد تمّ تحديث المناهج بما يتماشى المستجدات العلمية والتقنية الحديثة والتطور في العلوم التربوية، وبما يتناسب مع الاتجاهات العالمية ومهارات القرن الحادي والعشرين، وقد نصّت أحد أهداف الرؤية على:" إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية" (رؤية 2030)، ومن ضمن المناهج التي تمت إضافتها والتي تتلاءم مع متطلبات العصر ما يلي(ملامح تطوير المناهج، 2023):

- **التنمية المستدامة:** وهو يهدف إلى ربط الطلبة ببيئتهم المحلية، والمحافظة عليها من خلال أبعاد وأهداف التنمية المستدامة.

-**التصميم الرقمي**: ويهدف إلى ترسيخ مفهوم أخلاقيات المهنة واحترام حقوق الملكية.

-**المواطنة الرقمية**: ويهدف إلى تعزيز الكفايات الرقمية وتطوير مهارات استخدام التكنولوجيا.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

-**الذكاء الاصطناعي:** وهو يهدف إلى ربط المحتوى العلمي والأنشطة ببيئة الطالب وواقعه، وتضمين مشاريع عملية تتلاءم مع الاحتياجات التنموية بالمملكة العربية السعودية.

-**الأمن السيبراني:** ويهدف إلى تعريف الطالب بأهمية الأمن السيبراني في مختلف الصناعات كما يغطي أساسيات الأمن السيبراني بما في ذلك أمن البرامج والشبكات وتقييم المخاطر وطرق الاستجابة لها.

-**المهارات الحياتية:** وهو يهدف إلى تنمية مهارات الوعي المجتمعي، حيث يُعد من الوظائف الأساسية للتعليم ويكسبهم مقومات الانتماء للوطن.

التقويم:

من أنظمة التقويم المعتمدة في نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

التقويم المعتمد على الأداء: وهو موقف تعليمي تقويمي يتطلب من الطالب تقديم إجابة أو القيام بأداء أو ابتكار منتج يظهر فيه مستواه المعرفي والمهاري.

الاختبارات: وهي تكون نهاية كل فصل دراسي.

مشروع التخرج: وهو عمل يقدمه الطالب في نهاية المرحلة الثانوية للبرهنة على اكتسابه مجموعة من المهارات الرئيسية في مساره، (دليل منسق المسارات، 2021).

وأما تقويم المعلم فهو كما يرى(المقاطي، وبريكيت، 2021) يتمّ في ضوء المعايير والممارسات البنائية والتي تعد مؤشر على امتلاك المعلم للكفايات المهنية والتربوية التي تزيد من كفاءته في مجال التدريس ومؤشر على التغيرات المطلوب إحداثها في بيئة التعلم، والتعديل في كليات التربية لتخريج معلمين ذوي كفاءة عالية، ويقع تحت هيئة تقويم التعليم والتدريب والتي تقوم بعملية التقويم والقياس واعتماد المؤهلات في التعليم والتدريب في القطاعين العام والخاص، والذي يقع تحت عاتقه كذلك ما يلي (موقع هيئة تقويم التعليم والتدريب):

- تقويم أداء المدارس ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التدريب، واعتمادها بشكل دوري، وفق المعايير التي يعتمدها المجلس.
- تقويم البرامج المنتهية بمؤهل التي تنفذها مؤسسات التعليم والتدريب، واعتمادها بشكل دوري، وفق المعايير التي يعتمدها المجلس.
- بناء وتطبيق الاختبارات الخاصة بالكفاية المهنية للمعلمين -ومن في حكمهم- في التعليم، والمدربين -ومن في حكمهم- في التدريب، وإصدار الرخص المهنية الخاصة بها، وفق الضوابط التي يعتمدها المجلس.

التمويل:

تنصّ وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أنّ الدولة هي المسؤولة عن تمويل التعليم، وأن التعليم مجاني لجميع المواطنين والوافدين باستثناء مؤسسات التعليم الأهلي، وتنعكس الزيادة السنوية لمخصصات التعليم الاهتمام والمكانة التي ينالها في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة في كافة المجالات (الغامدي وعبد الجواد، 2019)، وأما في عام 2025 فقد بلغت ميزانية التعليم (200) مليار ريال أي تمثل ربع الاعتمادات المالية التي بلغت (890) مليار ريال، والتي تُمثل 36% من ميزانية الدولة (وزارة التعليم، 2025)

وهي تعتمد على التمويل من مصدرين وهما:

أ-مصادر التمويل الحكومية:

حيث يحظى التعليم بالمملكة برعاية وعناية خاصة من الدولة، وتُعد المسؤول الأول عن تمويله، حيث نصّت المادة 230 من سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية على أن تُراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية تمويل التعليم لتواجه حاجات البلاد التعليمية المتزايدة(عبد النبي ورشاد، 2022).

ب-مصادر التمويل غير الحكومية:

وهي تتعلق بالتعليم الأهلي والتعليم العالي، فقد حرص نظام التعليم العالي بالاهتمام بقضية كفاءة وتنويع مصادر التمويل (عبد النبي ورشاد، 2022).

وقد أولت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 عبر العديد من برامجها اهتماما بالنفقات المخصصة للتعليم وسبل تطويره، وبحسب ما ورد في الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم 2020-2030 فإن الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم تؤكد تماشيها مع رؤية 2030 من حيث رفع كفاءة الإنفاق وتنويع مصادر التمويل لقطاع التعليم، وقد جاء نص الهدف الاستراتيجي الثامن:" رفع كفاءة الإنفاق وتنمية الموارد المالية وتنوعها" وقد تفرع منه ثلاثة أهداف فرعية، وهي:

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

-تحسين كفاءة وفاعلية الإنفاق والعمليات المالية، وقد استهدف الهدف من خلال أهدافه التفصيلية ورفع كفاءة الإنفاق على الخدمات والتشغيل وعلى الموارد البشرية.
-رفع كفاءة القطاع الأهلي في التعليم، وقد سعى الهدف من خلال أهدافه التفصيلية إلى رفع مشاركة القطاع الخاص وتطوير القدرات التنافسية لقطاع التعليم وتعزيز مشاركة القطاع الغير ربحي.
-تنويع مصادر التمويل، واستهدفت الأهداف التفصيلية للهدف جذب الاستثمار الأمثل لأصول الوزارة العينية وزيادة فرص التخصيص وبناء تنمية أوقاف التعليم (الحربي،2024، ص237).

ما أوجه التشابه والاختلاف بين النظام التعليمي السعودي والنظام التعليمي الفرنسي:

أولا: أوجه التشابه بين النظام التعليمي السعودي والفرنسي:

1. يتفق النظام السعودي مع النظام الفرنسي من حيث مركزية التعليم فعلى اختلاف الغرض من هذه المركزية ألا أن المركزية من سمات النظامين الفرنسي والسعودي.
2. يتفق النظام السعودي مع النظام الفرنسي في تقديم تعليم مجاني وذلك انطلاقا من مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.
3. يتفق النظام السعودي مع النظام الفرنسي من حيث الاهتمام بالأصالة والمعاصرة فكلاهما يرتكزان على أسس قويمة مع اختلاف هذه الأسس ألا أن ارتكازهما كان لأجل الحفاظ على ثقافة الدولة والتجانس مع متغيرات كل عصر.
4. يتفق النظام السعودي مع النظام الفرنسي من حيث تأثير العامل الديني في كلا منهما فالعامل الديني في فرنسا أثر من ناحية انفصال الدولة عن الكنيسة بينما في السعودية فهناك اندماج بين التعليم والدين حيث أن فلسفة النظام التعليمي مستمدة من تعاليم الدين الإسلامي، ولكن يبقى الدين عامل مؤثر في كلا النظامين.
5. يتفق النظام التعليمي في السعودي مع النظام التعليمي الفرنسي من حيث المناهج فكلاهما يقدمان مناهج تركز على المواد الأساسية" كاللغة والرياضيات والتاريخ ..." وكلاهما أيضا يركزان على الجانب القيمي في تقديم هذه المناهج.
6. يتفق النظام التعليمي السعودي مع النظام التعليمي الفرنسي من حيث التقويم فكلاهما يعطي التقويم أهمية بالغة فيحرص كلا النظامين على (تقويم الطالب- التقويم المدرسي- تقويم المعلم) وأيضا توجد في فرنسا مديرية التقييم والتنبؤ والأداء وهي تتشابه إلى حد كبير هيئة تقويم التعليم والتدريب في السعودية.
7. يتفق النظامان كذلك من حيث تمويل التعليم فكلاهما ممول من قبل الدولة، وتشارك مؤسسات المجتمع المدني في تشغيل بعض المدارس.

أوجه الاختلاف:

إن من أوجه الاختلاف البارز بين النظامين هو العامل الديني، فالتعليم في المملكة العربية السعودية ديني مرتكز على أسس عقائدية سليمة، وأما في فرنسا فإن النظام التعليمي علماني بحت ويتم بمنأى ومعزل عن الكنيسة، وذلك لأنه كان تحت سيطرة الكنيسة قبل الثورة الفرنسية وكان محتكرا لدى فئات معينة وكان حصرا لرجال الدين وللطبقات البرجوازية، لذا فقد رأت فرنسا عزل التعليم عن الكنيسة وعن رجال الدين.

أما أهداف التعليم في كلا الدولتين فيبنهما نقاط اختلاف فالأهداف التعليمية في النظام الفرنسي تحرص على تمسك الأفراد بالتراث الثقافي، وأما في النظام التعليمي السعودي فهي تحرص على التمسك بالدين الإسلامي أولا، والمحافظة أيضا على القيم المجتمعية بالإضافة إلى المنافسة عالميا، فهي جمعت بين الأصالة والتجديد.

أما المراحل التعليمية فهي تختلف ما بين النظامين ففي النظام التعليمي الفرنسي التعليم الأساسي الإلزامي يبدأ من ست سنوات إلى ستة عشر سنة، وهو مقسم إلى حلقتين الأولى: وتنقسم إلى مستويين وتبدأ من سن السابعة إلى التاسعة.

- الحلقة المتوسطة: وتضم مستويين وتبدأ من سن التاسعة وحتى الحادية عشر.

1. مرحلة التعليم الثانوي الأدنى من سن 11-15 سنة، وتسمى الكوليج.
2. مرحلة التعليم الثانوي الأعلى من سن 15-18 سنة، وتسمى الليسية، وهي غير إلزامية.

وأما طريقة تقسيم المراحل في النظام التعليمي فهي تختلف عن النظام التعليمي الفرنسي، فالتعليم الأساسي الإلزامي يبدأ من سن السادسة إلى سن الثامنة عشر، وهو مقسم على النحو التالي:

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

1.التعليم الابتدائي ست سنوات.
2. التعليم المتوسط وهو ثلاث سنوات.
3.التعليم الثانوي وهو ثلاث سنوات.

واختلاف المراحل التعليمية بين النظامين يُعزى إلى اهتمام دولة فرنسا بالتعليم المهني فهي قسمت المرحلة الثانوية بسبب اهتمامها بالجانب المهني لحرصها على تمكن الطلبة من معرفة المهارات اللازمة وتأهيلهم لسوق العمل.

أما الاختلاف في المناهج بين النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية وبين النظام التعليمي في دولة فرنسا فإن القيم التي تتبناها دولة فرنسا مرتكزة على مرجعيات وقوانين وضعية، وأما في المملكة العربية السعودية فهي تركز أيضا على القيم المستمدة من تطبيقها للدين الإسلامي، وكذلك قيم المجتمع وأعرافه.

آليات الاستفادة من النظام الفرنسي في تطوير النظام التعليمي السعودي:

يقوم نظامي التعليم الفرنسي والسعودي كلاهما على فلسفة ذات جذور ثابتة، وكلاهما يسعى إلى تنشئة أجيال متمسكة بإرثها الثقافي وعقيدتها السليمة ومواكبة لتطورات العصر ومتغيراته، ولكن سنحاول تسليط الضوء على بعض المحاور في النظام الفرنسي وإمكانية الاستفادة منها في النظام التعليمي السعودي، وذلك كما يلي:

أولا: التعليم المهني في المرحلة الثانوية:

لقد تميزت فرنسا في مرحلة التعليم الثانوي وهي مرحلة الليسية والتي يدرس فيها الطالب إما تخصصات إنسانية وهي الليسية العامة أو الليسية التقنية وتضم تخصصات تقنية مثل:" علم الصناعة، دراسات الأعمال، أعمال الحاسب والكمبيوتر"،وأما الليسية المهنية ويحصل بعدها الطالب على شهادة الاستعداد المهني، فمن الممكن الاستفادة من هذه التجربة في المملكة العربية السعودية من خلال استحداث مسار مهني خاص بتأهيل الطلبة وإعدادهم لسوق العمل في المرحلة الثانوية ويتجه بعده الطالب مباشرة إلى سوق العمل ويكون مُعدا ومؤهلا لذلك.

ثانيا: تفعيل المبادرات البيئية:

نظرا لميزانية التعليم الكبيرة في النظام السعودي والتي تمكنها من استحداث نموذج المدارس المتكاملة بتوفير مدارس Eco-School لدمج القضايا البيئية في المناج الدراسية، كما أن هذا النموذج له جذوره في النظام التعليمي السعودي حيث أن من المبادئ التي يستند عليها النظام هو مبدأ التنمية المستدامة، "كما أن تفعيل هذه المدارس قد أوصت به الأمم المتحدة في المؤتمر الذي أُقيم في عام 1992م حول البيئة والتنمية، حيث أوصى المؤتمر بالتعليم البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتم الاعتراف بالمدارس البيئية من قبل عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة(2005-2014)، وكذلك تمّ الاعتراف ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره نموذجا للتعليم من أجل التنمية المستدامة، حيث توفر نظاما متكاملا للإدارة البيئية في المدارس، وتهدف إلى زيادة وعي الطلاب بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، من خلال الجمع بين التدريس في الفصول الدراسية، والأنشطة والمشروعات البيئية المدرسية، ويؤدي فيها الطلاب دورا نشطا في فهم البيئة والحفاظ عليها، والعمل على استدامة مواردها "(عبد العظيم،2022 ،ص425).

الخاتمة

ركزت هذه الدراسة على النظام التعليمي الفرنسي، ومقارنته مع النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية، وبينت أهم الفروقات بين النظامين وأوجه التشابه بالإضافة الى ذكر آليات الاستفادة من النظام التعليمي الفرنسي في تطوير النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية.

النتائج

توصلت الدراسة إلى:

1. إن كلا الدولتين يرتكزان على أسس عميقة في أنظمتهما التعليمية فدولة فرنسا ترتكز في نظامها التعليمي على تراثها الثقافي المشترك، وأما النظام التعليمي السعودي فيرتكز على أسس عقائدية قيمية مستمدة من الدين الإسلامي وثقافة المجتمع وقيمه.
2. إن العوامل المؤثرة في النظام التعليمي الفرنسي والسعودي هما العامل الاقتصادي والعامل الديني، حيث أن دولة فرنسا تخلصت من تسلط الكنيسة على النظام التعليمي في حين أن النظام التعليمي السعودي قائم على الالتزام بالعقيدة الدينية السليمة، بينما أثر العامل الاقتصادي والتقدم الصناعي على النظام التعليمي الفرنسي في

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

حين أن اكتشاف النفط قد ساهم في تطور النظام التعليمي السعودي.

3. من حيث المراحل التعليمية فجميعها تقدم تعليم مجاني من سن ست سنوات إلى 16 سنة في فرنسا و18 سنة في المملكة العربية السعودية، كما أن كلا النظامين اهتموا بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

4. أما من حيث المناهج التعليمية ففي كل مرحلة تعليمية أهدافا خاصة، وقد اهتمت دولة فرنسا بتطوير المراحل التعليمية بتقسيمها إلى ليسية عامة، وليسية تقنية، وهي تسعى لتطويرها باستمرار في حين أن المملكة العربية السعودية اهتمت بتطوير المناهج واستحداث مسارات ثانوية جديدة، وكلاهما يهتمان بإدراج القيم في المناهج الدراسية.

5. كلا الدولتين يتم التمويل فيها من قبل الدولة، وتشارك مؤسسات المجتمع في تشغيل بعض المدارس.

6. من آليات الاستفادة من النظام التعليمي الفرنسي في تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية (التعليم المهني في مرحلة الثانوية- تفعيل المدارس المتكاملة من أجل تنمية مستدامة).

التوصيات:

بعد أن توصلنا إلى النتائج السابق ذكرها، نوصي بالآتي:

-إجراء دراسات مقارنة للنظم التعليمية المتشابهة ثقافيا لإمكانية الاستفادة من هذه النظم في تطوير التعليم.

-إجراء دراسة مقارنة بين النظام التعليمي الجامعي في دولة فرنسا ومقارنته مع النظام التعليمي الجامعي في المملكة العربية السعودية للاستفادة من تجربة فرنسا في تطوير النظام التعليمي الجامعي في المملكة العربية السعودية.

المصادر والمراجع

1. أبيض، ملكة.(1993). التربية المقارنة والدولية(ط1). دار الفكر المعاصر.
2. الأحمدي، أمل، الرحيلي، تغريد. (2012). نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة ،مجلة جامعة حلوان(18) (4)،ص458.
3. الأحمدي، فؤاد لافي.(2018). نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة. كلية التربية، جامعة أسيوط، (34)8،
4. بدران، شبل .(2004). التربية المقارنة دراسات في نظم التعليم (ط3) دار المعرفة الجامعية.
5. البلالي، هدى عبد الرحمن.(2022). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، والامارات (دراسة مقارنة)، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة (253)، ص448
6. بونخلة، أميمة. (2023). القيم في المدارس الأجنبية بين الخصوصية والكونية فرنسا أنموذجا، مجلة المعرفة، (1) ص282-285-288 -288-290-295.
7. حكيم، عبد الحميد. (2012). نظام التعليم وسياسته،(ط1)، الدار الهندسية .
8. الحربي، عبد العزيز.(2024). بدائل تمويل التعليم العام من وجهة نظر قادة المدارس الحكومية بالمدينة المنورة، المجلة العربية للنشر العلمي، 7(56) ص237.
9. حسين ، محمد. (2023). نظام التعليم الإلزامي في كل من السويد وفرنسا والعراق(دراسة مقارنة) مجلة كلية التربية للبنات،4(21) ص399-397-398
10. الحقيل، سليمان .(2018). نظم وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، (ط7)، مكتبة الملك فهد الوطنية.
11. خواجي، ذكرى، العتيبي، شايع، النملة، أمل، الجهني، جوهرة، (2024). تحليل ونقد سياسات التخطيط التربوي محليا وعالميا، استراليا والمملكة العربية السعودية أنموذجا،(2) 150،ص425.
12. الدهشان، جمال.(2015). نحو رؤية مقترحة لتنويع مصاد تمويل التعليم في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول- توجهات استراتيجية في التعليم- تحديات المستقبل، كلية التربية، جامعة عين شمس.
13. الدعفس، مريم،2023، نظام التعليم في سنغافورة والمملكة العربية السعودية، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، (72)ص316-362.
14. الزهراني، أماني محمد، والمراشدة، تهاني مبيلش،الرعوجي، ديمة، التويجري، فاطمة، حمد،2020،السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، واليابان وفنلندا دراسة تحليلية مقارنة،

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.44.2025.623
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (44) April 2025
العدد (44) أبريل 2025

مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية للدراسات العليا بسوهاج، (7)7 ،ص38.
15. سليمان، عرفات.(1979)الاتجاهات التربوية المعاصر. دراسة في التربية المقارنة.(ط2)مكتبة الأنجلو.
16. سليمان، السعيد.(2023) دراسة مقارنة لخبرة كل من فرنسا وأستراليا في تطبيق المدارس المتكاملة لمواجهة التغيرات المناخية وإمكانية الإفادة منها بمصر، مجلة جامعة حلوان،(29) ،ص3-253
17. الشهوان،عبد العزيز.(2012) وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين، مجلة العلوم التربوية والنفسية(13)،ص413-414
18. العامري، محمد.(2017).مدخل إلى التربية المقارنة.(ط1) دار المعتز.
19. عبد العزيز،عبد العاطي.(2023) ضمان جودة التعليم قبل الجامعي في كل من مصر وفرنسا (دراسة مقارنة)، مجلة كلية التربية،2(116)،ص431-449
20. عبد النبي، سعاد، بسيوني، رشاد، محمد، عبد الناصر، محمد طه، نصر، أماني محمد.(2022). التربية المقارنة ونظم التعليم، (ط3)، مكتبة الرشد.
21. عبد العال، أحمد، أحمد، نجم الدين، القاضي، خالد سعد.(2015). رؤية مستقبلية لتطوير نظام التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرة الاسترالية، المجلة التربوية.(53)
22. عبد العظيم، أحمد.(2022). التعليم من أجل التنمية المستدامة، دراسة Eco-schoolsالمدارس البيئية مقارنة بين تركيا وجنوب إفريقيا وإمكانية الإفادة منها بمصر.العربية، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف.19(112)،ص425.
23. عزازي،فاتن. (2012). نظم التعليم في المملكة العربية السعودية.(ط)1، دار الزهراء.
24. الغامدي، حمدان أحمد، عبد الجواد، نور الدين محمد.(1426). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية،(ط4) مكتبة الرشد.
25. العقيلي،عليا.القحطاني، عبد الله.(2019).التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية(دراسة مقارنة). مجلة العلوم التربوية والنفسية،3(17)ص54.
26. مرسي، محمد مني. (1998). التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية،(ط2).عالم المعرفة.
27. المقاطي،بدر بن عبيد الله، بريكيت، أكرم.(2021). تقويم الأداء التدريسي لمعلمي مقرر لغتي الجميلة في ضوء مهارات الطلاقة القرائية، مجلة كلية التربية، 37(11)،ص253.
28. هيرماوان،حارث. (2024). دراسة مقارنة لنظامي التعليم في اليابان وإندونيسيا، فرص لتطوير التعليم في إندونيسيا، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية،8(42)،ص122.
29. وزارة التعليم السعودي2020-2022.
30. الهيئة العامة للإحصاء 2020.
31. ملامح تطوير المناهج.202.
32. موقع هيئة تقويم التعليم والتدريب.
33. دليل منسق المسارات 2021.
34. Emin, J. Claude et Levasseur, J. (2017). LEvaluation dans le Systeme Educatifen France. Revue Suisse des Sciences de l'Education, 29(1), Presse Academique Fribourg.
35. Direction de l' Evaluation, de la Prospective et de la Performance (DEPP). (2022C).
36. Direction de l' Evaluation, de la Prospective et de la Performance (DEPP). (2023B).
37. Georege,MalP.(1409). Education in France, U.S. DEPARTMENT OF HEALTH , EDUCATION.
38. Overview, Perspectives and Recommendations Moscow 2014، UNESCO Institute for Information Technologies in Educatio
39. Sophie T,(2014). Open Educational Resources in France, Overview, Perspectives and Recommendations, UNESCO Institute for Information Technologies in Education
40. Movember,Pavan.(2022).Education System in France.55 ,P29.